دور البيئة الرقمية في التحول نحو التقاضي الإلكتروني في القضاء اليمني

عبد العالم حسين الفقيه
كلية الشريعة والقانون-جامعة البيضاء.
قسم الشريعة والقانون -جامعة السعيدة.

الملخص:
تتمحور مشـــكلة البحث في الإجابة على الســـؤال الرئيسِ الآتي: ما دور البيئة الرقمية في التحول نحو التقاضـــي الإلكتروني في المحاكم اليمنية؟ كما هدفت الدراسة إلى معرفة البيئة الرقمية وأهميتها في التحول نحو التقاضي عن بعد في المحاكم اليمنية، ومن أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على تســـاؤلاته اعتمد الباحث على المنهج الوصـــفي التحليلي كونه من المناهج المناســـبة في الدراســـات القانونية والإنســـانية، وتم تقســـيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، تضـــمن البحث الأول: تعريف البيئة الرقمية وأهميتها. بينما تناولنا في المبحث الثاني مقومات التقاضـي الإلكتروني في تطوير القضاء اليمني، وفي المبحث الثالث: موقف التشريعات اليمنية من التحول نحو القضاء الرقمي. كما توصـــل الباحث إلي عددٍ من النتائج منها: أن القضـــاء اليمني ما زال يعمل بالنظام التقليدي ويحتاج إلى تحديث للانتقال الي التقاضـــي الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: البيئة الرقمية، التحول، التقاضي الإلكتروني، القضاء اليمني.

The Role of Digital Environment in the Transition towards Electronic Litigation in the Yemeni Judiciary

Abdulalim Hussein Al-Faqih
Faculty of Sharia and Law - Albaydha University.
Department of Sharia and Law - Al-Saeeda University.

Abstract
The research problem centers on answering the following main question: What is the role of the digital environment in the transition towards electronic litigation in Yemeni courts? The study aimed to understand the digital environment and its importance in the transition towards remote litigation in Yemeni courts. To achieve the research objectives and answer its questions, the researcher adopted the descriptive-analytical approach, as it is one of the appropriate methodologies in legal and humanitarian studies.
This research was divided into three sections: Section one included the definition of the digital environment and its importance. Section two addressed the constituents of electronic litigation in developing the Yemeni judiciary. Section Three: Discussed the stance of Yemeni legislation on the transition towards a digital judiciary. The researcher reached a number of results, including: The Yemeni judiciary still operates under the traditional system and requires modernization to transition to electronic litigation.
***Keywords**: Digital Environment, Transition, Electronic Litigation, Yemeni Judiciary.*

مقدمة

لم تَعدِ البيئةُ ذات المفهومِ التقليدي فحسب بل ظهرت البيئةُ المتعلقة بالفضاء الرقمي، التي يمكن من خلالها الاستفادةُ من التقنية الحديثة في توفير بيئةٍ جيدةٍ للقضاء الافتراضي الذي سيعملُ على تسريع إجراءاتِ التقاضي وتجاوزِ سلبياتِ التقاضي التقليدي، من خلال تسهيل متابعةِ الإجراءاتِ القضائية دون الحاجةِ إلى الحضور الفعلي إلى قاعات المحاكم، في سبيل الحصول على العدالةِ المنجزة.

أولا: مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتلخص المشكلة في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي: ما دور البيئةِ الرقميةِ في التحول نحوَ التقاضي الإلكتروني في القضاء اليمني؟ وكذلك الإجابة على عددٍ من الأسئلة الفرعيةِ الآتية:

1. ما مفهومِ البيئةِ الرقمية وأهميتها في التحول نحو التقاضي عن بعد في المحاكم اليمنية؟
2. ما هي أساليبِ تطبيقِ التقاضي الإلكتروني في المحاكم اليمنية؟
3. ما مدى قبولِ المجتمعِ اليمني لذلك النوع من التقاضي؟
4. ما الرؤيةِ المستقبليةِ للاستفادةِ من البيئة الرقميةِ في المحاكم اليمنية؟

ثانيا: أهداف البحث:

يسعى البحثُ إلى تحقيق الهدفِ الرئيسي من خلال التعرف على: دور البيئةِ الرقميةِ في التحول نحوَ التقاضي الإلكتروني في القضاء اليمني. وكذلك تحقيق عددٍ من الأهدافِ الفرعيةِ على النحو الآتي:

1. معرفةُ مفهوم البيئة الرقمية وأهميتها في التحول نحو التقاضي عن بعد في المحاكم اليمنية.
2. بيانُ أساليبِ تطبيقِ التقاضي الإلكتروني في المحاكم اليمنية.
3. إبرازُ مدى قبولِ المجتمعِ اليمني لذلك النوع من التقاضي.
4. وضعُ رؤيةٍ مستقبليةٍ للاستفادةِ من البيئة الرقميةِ في المحاكم اليمنية.

ثالثاً: أهمية البحث:

- **من الناحية النظرية:** تكمن أهمية البحث من الضرورة الملحة للاستفادة من البيئة الرقمية في مجال القضاء، والاستفادة من تجارب الدول التي سبقت في هذا المجال.
- **من الناحية العملية:** من خلال وضع رؤية إستراتيجية للانتقال نحو التقاضي الالكتروني، لما له من دور في حماية البيئة المرتبطة بتكديس ملفات القضايا وآثار الإتلاف للمطبوعات القديمة، وحماية البيئة الصحية من خلال تخفيف الازدحام في المحاكم، وتسهيل الحصول على العدالة ورد الحقوق في أقل وقت وأيسر جهد.

رابعاً: مصطلحات البحث:

- **البيئة الرقمية:** البيئة هي الحال والمنزل ويقال بيئة طبيعية وبيئة اجتماعية وبيئة سياسية ويصح أن نطلق على التكنولوجيا بيئة رقمية **(إبراهيم أنيس وآخرون، 2011، 77). ونعرف البيئة الرقمية إجرائيًا:** هي البيئة القائمة على دمج التكنولوجيا الرقمية في مختلف مجالات الحياة، مما يؤدي إلى تغييرات جذرية في طريقة التشغيل وتقديم الخدمة للمستفيدين.
- **التحول:** تحول لغة: من الفعل حول ونعني تحول الشيء عن مكانه، أي انتقل وتغير. والتحول هو الانتقال من حال إلى حال والتغيير في الهيئة أو الوضع أو الصورة **(إبراهيم أنيس وآخرون، 2011، 215). ونعرف التحول إجرائياً:** بأنه الانتقال من الحالة التقليدية إلى الحالة الرقمية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة.
- **التقاضي الإلكتروني:** يعرف التقاضي الإلكتروني:" هو اعتماد التكنولوجيا كوسيلة للفصل في المنازعات الشرعية المتعلقة بالحقوق المالية والتجارية"**(الزحيلي، 2006م، ص174).** التقاضي الإلكتروني:" هو إجراء قانوني يعتمد على التقنيات الحديثة للفصل في القضايا المدنية مثل النزاعات التجارية والعقود الإلكترونية" **(غنيم، 2018م، ص112). ونُعرف التقاضي الإلكتروني إجرائيا:** بأنه "إجراء قانوني يسمح للأفراد تقديم وعرض نزاعاتهم على المحاكم المختصة عبر وسائل إلكترونية للفصل فيها في أسرع وقت وأقل جهد".

خامساً: منهجية البحث وإجراءاته:

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته اعتمد الباحثُ على المنهج الوصفي التحليلي كونه من المناهج المناسبة في الدراسات القانونية والإنسانية، ووضع رؤيةٍ مستقبلية للاستفادة من البيئة الرقمية في التحول إلى القضاء الإلكتروني.

وفي هيكل البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تضمن البحث الأول: تعريف البيئة الرقمية وأهميتها. بينما تناولنا في المبحث الثاني مقومات التقاضي الإلكتروني في تطوير القضاء اليمني، وفي المبحث الثالث: موقف التشريعات اليمنية من التحول نحو القضاء الرقمي وسبل المعالجة وفق رؤية مستقبلية.

المبحث الأول: تعريف البيئة الرقمية وأهميتها:

تُعد البيئة الرقمية أحد أكثر المصطلحات انتشارًا في العصر الحديث، فهي تشير إلى الإطار الافتراضي والشبكي الذي تتفاعل

فيه الأفراد والمؤسسات عبر أدوات وتقنيات رقمية متنوعة. ومع التطور السريع لتقنيات المعلومات والاتصالات وازدياد اتصال الناس بالأجهزة المحمولة والمنصات الرقمية، أصبحت هذه البيئة تحيط بحياة الأفراد اليومية، من العمل والتعليم إلى الترفيه والعلاقات الاجتماعية. **(الجعفري،2019 ، ص15).**

المطلب الأول: تعريف البيئة الرقمية:

في هذا المطلب سنستعرض تعريفًا شاملاً للبيئة الرقمية، وعناصرها ومكوناتها، وخصائصها، وأهميتها على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية، بالإضافة إلى أبرز التحديات المصاحبة لها، ووسائل الحد من مخاطرها.

أولا: تعريف البيئة الرقمية: تعرف بأنها: "المجال الافتراضي الذي تتكامل فيه الأدوات الرقمية، والمنصات الإلكترونية، والبيانات، والخدمات الشبكية، بحيث تتيح تواصلاً وتفاعلاً مستمراً بين الأفراد والمؤسسات. ويشمل ذلك البنى التحتية التقنية، والبرمجيات، وقواعد البيانات، والمحتوى الرقمي، والممارسات السلوكية المرتبطة باستخدام هذه الأدوات" **(الطائي،2018 ، ص48-47) .**

وتجدر الإشارة إلى أن التعريفات قد تختلف حسب السياق؛ ففي البحوث التربوية تُفهم البيئة الرقمية كسياق تعليمي يشتمل على منصات التعلم والمحتوى التفاعلي، أما في الدراسات الاجتماعية فقد تُفهم كمجال عام يؤثر في سلوك وممارسات الأفراد والمجتمعات، وفي المجال القضائي تعني العمل على تسهيل الإجراءات الكفيلة بالحصول على الحقوق بأقل جهد وأيسر وقت.

ثانياً: مكونات البيئة الرقمية:

1. البنية التحتية التقنية: شبكات الإنترنت (ثابتة ومتنقلة)، ومراكز البيانات، وخوادم السحابة، وأجهزة الاتصال.
2. المنصات والخدمات: مواقع التواصل الاجتماعي، ومحركات البحث، منصات التقاضي الإلكتروني، بالإضافة إلى تطبيقات الهواتف.
3. المحتوى الرقمي: النصوص، الصور، الفيديو، قواعد البيانات، والبرمجيات.
4. البيانات والذكاء الاصطناعي: تجميع البيانات الضخمة، تحليلات الاستخدام، وأنظمة التوصية.
5. الأطر التنظيمية والاجتماعية: سياسات الخصوصية، قوانين حماية البيانات، الأعراف الرقمية، والثقافة السلوكية **(الزهراني، 2020، ص 112)**. وبناءً على ما سبق نرى أن الجمهورية اليمنية بحاجة إلى تعديل تشريعاتها الخاصة بالبيئة لتشمل وسائل تنظيم البيئة الرقمية وآثارها.

ثالثاً: خصائص البيئة الرقمية:

أ) الشمولية والانتشار: مما لا شك فيه أن البيئة الرقمية تغطي جوانب متعددة من الحياة اليومية وتنجز الأعمال المختلفة، مثل التعليمية والطبية والقضائية والتقنية ونحوها.

ب) الديناميكية والتغير المستمر: تتميز بالتطوير المستمر، وتتغير المنصات والبرمجيات بسرعة، وتستجيب للتقنيات الجديدة، لذلك نلاحظ أن العالم الافتراضي على شبكة الإنترنت يتطور بشكل سريع بفضل الاختراعات والابتكار الذي يتميز فيه المختصون في هذا المجال.

ج) تداخل الحدود المكانية والزمنية: التفاعل الرقمي لا يتقيد بالزمان أو المكان، بل جعل العالم كقرية واحدة.

د) تباين الوصول والإنصاف الرقمي: يوجد فصل رقمي بين من يملكون وسائل الاتصال ومن لا يملكون، إلا أن البيئة الرقمية سمحت للجميع بإيصال أصواتهم بعيدًا عن احتكار الوسائل التقليدية، لا سيما في مجال الإعلام، بعيدًا عن ذلك الإعلام التقليدي الذي كان محتكرًا على أصحاب الأموال وباهظ التكلفة.

هـ) الدقة والموضوعية في المعلومات: معظم الأنشطة الرقمية تولّد بيانات قابلة للقياس والتحليل، مما يوفر معلومات أكثر دقة وموضوعية.**(السيد، 2021، ص 33-35).** وعلى كل حال، ورغم الخصائص التي تتمتع فيها البيئة الرقمية من الشمولية والتطور باستمرار وتقريب المسافات الجغرافية غير أنها مهما تطورت فإنها خاضعة للاحتكار الرقمي من قبل الشركات المزودة للإنترنت.

المطلب الثاني: أهمية البيئة الرقمية والتحديات المرتبطة بها:

مما لا شك فية أن للبيئة الرقمية أهميتها في كافة المجالات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبحثية ولذلك نتناول أهميتها على النحو الآتي:

أولًا: أهمية البيئة الرقمية:

1. **الأهمية التعليمية:** تتيح البيئة الرقمية إمكانيات واسعة للتعلم عن بعد، والوصول إلى مصادر معرفية غير محدودة، وإتاحة أدوات التقييم والتقويم المستمر، كما تُسهم المنصات التفاعلية في تحويل المتعلم من متلقٍ سلبي إلى مشارك فاعل في عملية التعلم، كما تدعم التعلم التكيفي وفقًا لاحتياجات المتعلم والمعلم. **(المنصور،2017 ، ص59).**
2. **الأهمية الاقتصادية:** من المعلوم البيئة الرقمية تشكل قاعدة للاقتصاد الرقمي، حيث تنشأ أعمال وخدمات جديدة تعتمد على التجارة الإلكترونية، والتسويق الرقمي، والخدمات السحابية لتخزين أكبر قدر من المعلومات الاقتصادية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لقد أدت الرقمنة إلى خفض تكاليف التشغيل وسهولة الوصول إلى الأسواق العالمية، كما أصبحت البيانات مورداً

إستراتيجياً يُستخدم لتطوير المنتجات وتحسين الخدمات. **(الشريف،2019، ص72).**

3. **الأهمية الاجتماعية والثقافية:** تُسهم البيئة الرقمية في تشكيل هوية رقمية للأفراد من خلال المواقع الإلكترونية والحسابات والمدونات في وسائل التواصل الاجتماعي، ذلك الإعلام الحديث الذي يسميه البعض بإعلام المواطن من خلاله يستطيع الأفراد إنتاج ثقافات وممارسات اجتماعية جديدة، مثل: ثقافة الشبكات والهاشتاجات والحركات الرقمية، كما تُستخدم كمساحات للتعبير، والتنظيم المدني، والحراك الاجتماعي، مثل حملات التوعية والضغط الاجتماعي عبر الشبكات. **(الحمادي،2020 ، ص99).**

4. **الأهمية الطبية:** البيئة الرقمية فتحت آفاقًا واسعة للخدمات الصحية عن بُعد (Telemedicine)، ونظم المعلومات الصحية، ومراقبة المرضى عبر الأجهزة الذكية. ويمكن لتبادل البيانات والتحليلات أن يحسن رصد الأوبئة وتخطيط الخدمات الصحية **(السعدي،2018 ، ص121).**

5. **الأهمية الخدمية والعدلية:** تمكِّن البيئة الحكومة الإلكترونية من تقديم خدمات للمواطنين بكفاءة وشفافية أكبر؛ فالتطبيقات والمنصات تُسهم في اختصار الإجراءات، وتقليل الفساد، وتوفير قنوات للتواصل مع الجمهور وسرعة إنجاز معاملاتهم وإيصال الخدمات إليهم لا سيما في مجال التقاضي عن بعد**(الزهراني، 2019، ص86).**

6. **الأهمية البحثية والتكنولوجية:** توفر البيئة الرقمية فرصًا هائلة للبحث العلمي، والتعاون عبر الحدود، ومشاركة البيانات، كما تدعم تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي من خلال توفر بيانات ضخمة ومتنوعة في كافة المجالات **(السميري،2021 ، ص44).**

وتأسيسا على ما سبق، لا شك أن البيئة الرقمية أصبحت ذات أهمية كبرى في مختلف المجالات لاسيما في القضاء والتي ستسهم في سرعة الإنجاز وتخفيف الازدحام في أروقة المحاكم القضائية.

ثانيًا: التحديات والمخاطر المرتبطة بالبيئة الرقمية:

مع أهمية البيئة الرقمية ومزاياها التي لا يستطيع أي فرد أو مجتمع أنكارها توجد هناك تحديات ومخاطر تصاحب تلك البيئة المفيدة، منها:

1. انتهاك الخصوصية وسوء استخدام البيانات: أي أن تراكم البيانات الشخصية يعرض الأفراد لانتهاكات أو استخدام تجاري غير أخلاقي.
2. المعلومات المضللة والتضليل الإعلامي: العالم الافتراضي يسهل انتشار الشائعات والأخبار الكاذبة بسرعة؛ ما يؤثر على الرأي العام وصنع القرار.
3. في مجال الأمن السيبراني: هناك تهديدات الاختراق، وطلب المهكرون الفدية، وقيام بعض الأفراد والدول بالتجسس الرقمي على الأنظمة الحساسة للأفراد والجماعات والدول.
4. الإقصاء الرقمي وعدم المساواة: ما زال هناك تفاوت في الوصول للاتصال والبنية التحتية بين مناطق وشرائح مختلفة على مستوى العالم علاوة على احتكار دول بعينها على هذا المجال واستخدامه فيما يفيد مصالحها وسياستها التحكمية.
5. الاعتماد النفسي والاجتماعي: الإفراط في الاستخدام قد يسبب تأثيرات سلبية على الصحة النفسية والعلاقات الاجتماعية لاسيما بين الشباب **(الحربي،2020، ص77).**

ومما سبق، يرى الباحث ضرورة تعزيز بنية تحتية متوازنة وشاملة لتقليل الفجوة الرقمية وتوسيع الوصول إلى الشبكات، ووضع أطر قانونية قوية لحماية البيانات والخصوصية ومسؤولية المنصات الرقمية. وكذلك إدماج مهارات الثقافة الرقمية والتفكير النقدي في المناهج التعليمية، والعمل على تطوير برامج توعية وطنية حول الاستخدام الآمن والمسؤول للإنترنت ووسائل التواصل، وفوق ذلك، دعم البحث والتطوير في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني مع مراعاة الأخلاقيات والآداب التي تتوافق مع ديننا الإسلامي الحنيف، وكذلك تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص لتقديم خدمات رقمية فعّالة وآمنة. حيث إن مصطلح البيئة لم يعد بذلك المفهوم التقليدي، بل تطور ليشمل كافة المجالات بما فيها بيئة القضاء الرقمي والعدالة الإلكترونية.

المبحث الثاني: مقومات التقاضي الإلكتروني في تطوير القضاء اليمني

سنتناول في هذا المبحث المقومات والأسس التي يقوم عليها نظام التقاضي الإلكتروني، ومنها:

أولاً: المقومات التشريعية للتقاضي الإلكتروني:

يُعد الأساس التشريعي من أهم المقومات للتحول إلى النظام الإلكتروني في نظر القضايا عن بعد لا سيما البسيطة والبدء من القضايا التجارية والانتقال التدريجي إلى كافة القضايا المدنية والجنائية أسوة بالدول العربية والأجنبية التي سبقتنا في هذا المجال. وبالرغم من حداثة معظم التشريعات اليمنية الموضوعية والإجرائية، إلا أنه لم يطرأ عليها التعديلات المطلوبة التي تحفز الانتقال من التقاضي العادي إلى التقاضي الإلكتروني، غير أن التشريعات اليمنية وبحسب التعديلات الأخيرة قد جرى عليها بعض التعديلات التي تسمح باستخدام الوسائل الحديثة في التقاضي الإلكتروني، وأهم تلك القوانين ما يلي:

- القانون رقم (40) لسنة 2006م بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية: يتكون هذا القانون من 46 مادة، وقد سمح باعتماد العمليات المالية والمصرفية التي يتم تنفيذها أو عقدها عبر الوسائل الإلكترونية. كما اعتمد العقد الإلكتروني وعرفه ذلك القانون في المادة الأولى بأنه: الاتفاق الذي يتم إبرامه بوسائل إلكترونية كليًا أو جزئيًا، كما أجاز التوقيع الإلكتروني باعتباره ذا حجية أمام كافة الجهات، ولا سيما في المعاملات التجارية والمصرفية.

- القانون المدني رقم (14) لسنة 2002م: تضمن ذلك القانون جواز استخدام الوسائل الحديثة لاسيما في العقود والالتزامات، حيث تضمنت المادة (154) النص على أنه: يتم العقد بواسطة كل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية طالما توافرت فيها الصفة الوثائقية المقبولة قانونًا (**القانون رقم 14 لسنة 2002م وتعديلاته بشأن القانون المدني اليمني**).

- قانون المرافعات رقم (40) لسنة 2002م: جاء في المادة (105) وفقًا للتعديل الأخير بتاريخ 9 ديسمبر 2002م، تلك المادة التي بينت إجراءات قيد الدعوى من قبل قلم الكتاب بالمحكمة، وجاء في عجز المادة أن قلم الكتاب يجب أن يستوفوا من الخصوم ما يفيد تأكيدهم على موطن كل منهم، ويجوز لهم تحديد أرقام هواتفهم وإيميلاتهم أو أي وسيلة إلكترونية يختارونها لإعلانهم عبرها بالمواعيد والأوراق، بما في ذلك الإعلان بنسخة الحكم، ويجب عليه في حالة التغيير لأي من ذلك إبلاغ المحكمة، وإلا أُعتبر الخصم معلنًا وفقًا للعنوان المقدم منه سابقًا (**القانون رقم 40 لسنة 2002م بشأن المرافعات والتنفيذ المدني**). وكنا نتمنى من التعديلات ان تتضمن الانتقال إلى إجراءات التقاضي الإلكتروني التي شرعت فيها وزارة العدل اليمنية في فرضه على المحاكم مؤخرا دون وجود أي مسوغ قانوني.

- القانون التجاري اليمني رقم (32) لسنة 1991م وتعديلاته: لم ينص القانون التجاري اليمني على قبول التسجيلات والوسائل الإلكترونية في مواده التي تجيز بعضها استخدام الوسائل الإلكترونية في الإثبات وإجراءات التقاضي.

وتأسيسا على ما سبق، نرى أن القانون رقم (40) لسنة 2006م بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية يعد أساسا يمكن البناء عليه وفق تعديلات تشمل كافة القوانين اليمنية لتجيز صراحةً قبول الدعاوى والمرافعات وإجراء المحاكمات عن بُعد في القضايا التجارية والشخصية، على أن تسمح بقبول الدليل الإلكتروني في القضايا المدنية والجنائية.

ثانياً: المقومات البشرية للتحول إلى التقاضي الإلكتروني:

من أجل الانتقال إلى التقاضي الإلكتروني، يتوجب على وزارة العدل القيام بالآتي:

1. **إعداد القاضي المتخصص:** يتوجب للانتقال إلى القضاء الإلكتروني إعداد قضاة تتوافر لديهم مهارات التعامل مع الحاسب الآلي والوسائط الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال عن بُعد، وبمعنى آخر تسمى تلك الفئة قضاة تقنيين قادرين على إجراء المحاكمات من خلال إنشاء حساب إلكتروني لكل منهم ولكل محكمة إلكترونية ضمن موقع إلكتروني على شبكة النت، يتحقق ذلك من خلال العمل على تدريب وتأهيل القضاة بدورات مكثفة على أنظمة الاتصالات الإلكترونية وتجهيز مكاتبهم بأحدث الأجهزة الفنية التي تمكنهم من التعامل مع الدعاوى وسماع أقوال الأطراف والشهود والخبراء عن بُعد (**عقباني، بلعالية، 2023، ص19**).
2. **إدارة المواقع الإلكترونية:** للتحول إلى التقاضي الرقمي يتحتم تزويد المحاكم الإلكترونية بمجموعة من الفنيين المتخصصين في المجال الإلكتروني للعمل على الأجهزة التقنية، ومتابعة سير إجراءات المحكمة، والربط بين قاعة المحكمة وكل من له علاقة بالدعوى من أطراف الدعوى الشهود والخبراء والمحامين، والإشراف على صلاحية الأجهزة والوسائل أثناء سير المرافعة وحماية المعلومات والبيانات وحفظها وكذلك المساعدة والدعم الفني لإنجاز التقاضي الإلكتروني (**بلخامسة، بن صويلح، ص29**).
3. **تأهيل كُتَّاب المحكمة:** ضرورة تأهيل كُتَّاب المحكمة من قلم الكتاب وأمناء السر والمختصين في التوثيق والأرشفة، وبالتالي يجب اختيارهم بعناية في المجال الحقوقي والفني ولديهم الخبرة لتقنيات الحاسوب والطباعة لتنفيذ العمل القضائي الإجرائي في القضايا المرفوعة، ومنها (**لطفي، 2020م، ص71**):

تجهيز جداول مواعيد الجلسات، وتسجيل الدعاوى واستلامها مع أدلة الإثبات ومقارنتها بالأصول، بالإضافة إلى القيام باستيفاء رسوم الدعاوى من خلال وسائل الدفع الإلكتروني، وكذلك الاتصال بأطراف الدعوى والشهود وكل من له علاقة بالدعوى وتمكينهم من الدخول إلى موقع المحكمة الافتراضية. أضف إلى ذلك تصميم العرائض والطلبات إلكترونياً وكيفية التعامل معها، وتسجيل المحاضر بأنواعها وقيدها في ملف الدعوى والسجلات الخاصة وتمكين أطراف الدعوى من الاطلاع عليها.

4. **المحامي المعلوماتي:** وهم مجموعة من المحامين من لهم الحق في تسجيل الدعوى والترافع أمام المحاكم الإلكترونية، بموجب رخصة مزاولة من نقابة المحامين، ويتوجب عليهم أن يكونوا مؤهلين وقادرين على التعامل مع الوسائل الإلكترونية، ومنها نظم الاتصال وعلوم الحاسوب، على أن تكون مكاتبهم معدة بالأجهزة الحاسوبية بشبكة الاتصال الدولية، وأن يتوفر لديهم المساعدين الفنيين لتمكينهم من أداء واجباتهم في متابعة

القضـــايا والترافع فيها وفقاً للقانون **(بلخامســـة، بن صـــويلح، ص30).**

وعلى أية حال، ومن أجل التحول إلى القضاء الرقمي يتوجب فتح قســم خاص لقبول المتقدمين إلى المعهد ممن يحملون شـــهادة البكالوريوس في تقنية المعلومات كون المعهد ســيعمل على تأهيلهم على مدى ثلاث سـنوات في الجانب الشـرعي والقانوني، أو يشترط على المتقدم من الحاصلين على الليسانس في الشريعة والقانون أن يكون لديهم ما لا يقل عن دبلوم في الحاسـبات وتقنية المعلومات، وبذلك يكون الخريج قادراً ومؤهلاً فنيًا وقانونيًا على التعامل مع القضـايا الإلكترونية. وربط المحاكم بشبكة اتصـالات حديثة وتزويدها بمجموعة من الفنيين المتخصـصـين في المجال الإلكتروني للعمل على الأجهزة التقنية للربط الشبكي.

ثالثاً: المقومات الفنية للتحول إلى نظام التقاضي الإلكتروني:

يتحقق ذلك من خلال توفير الموارد المالية الكافية والفنية التي تمكن المحاكم من الانتقال إلى التقاضـــي الإلكتروني وذلك من خلال الآتي **(زياد وآخرون، 2024، ص25)**:

1. توفير الأجهزة والحاسـبات الكافية وشـاشـات العرض في المحاكم اليمنية للعمل بالقضاء الرقمي.
2. توفير خبراء وفنيين في الأمن السـيبراني للقدرة على تأمين خصـوصـية المعلومات في الحواسـيب المعدة لذلك وفق أنظمة متطورة تحـافظ على سـريـة المعلومـات وتمنع أي محـاولات تسـتهدف الاتلاف والاختراق أو التعديل في ملفات القضـايا مع ضمان التحقق من هوية المرسل والمستقبل.
3. ضرورة الأرشفة الإلكترونية من خلال النسخ الاحتياطي في أقراص مضغوطة ومتطورة غير قابلة للتلف "كالهارد الخارجي" لحفظ الملفات وتفادياً لفقدانها.
4. ضـرورة تحديث التشـريعات من خلال وضـع نصـوص صـارمة تفرض أشـد العقوبات الجنائية والمدنية على كل من يحاول إتلاف المعلومات المرفوعة إلى المحكمة أو تزويرها أو تغيير الحقائق أسـوة بالدول التي سـبقتنا في هذا المجال **(القانون الإماراتي اتحادي رقم 5 لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات)**.
5. حماية المعلومات والخصـوصـية من أي اختراق أو الدخول غير المصرح له، من خلال تشفير البيانات وحصر الدخول إليها على الأشخاص المسموح لهم.
6. العمل على تحديث التطبيقات القادرة على مكافحة الاختراق باسـتمرار مع تفعيل برمجيات الجدار الناري للحد من الدخول غير المصـرح به إلى المواقع الإلكترونية من الأشـخاص غير الموثوق بهم **(بلال، 2023م، ص23)**.

وخلاصـــة القول: نرى أن وزارة العدل في اليمن قد اتجهت الاتجاه السـليم في محاولـة الانتقال إلى النظـام الإلكتروني في التقاضـي، غير أنه يجب القيام بالاقتراح على المقنن اليمني لسـن تشـريعـات تسـمح بـذلـك التحول كمـا يجـب إعـداد القضـــاة المتخصـصـين والكادر الإداري والفني وتوفير الربط الشـبكي للانتقال تدريجياً إلى التقاضي الإلكتروني.

المبحث الثالث: الرؤية الإستراتيجية للتحول نحو القضاء الرقمي.

سـنحاول في هذا المبحث القيام بوضـع رؤية قد تسـهم عند الأخذ بالمفيد منها في الانتقال من القضـاء التقليدي إلى القضـاء الذي سـيعتمد على الفضـاء الرقمي؛ لتوفير الوقت والجهد والحد من الفسـاد الذي عادة ما يصـاحب القضـاء التقليدي نتيجة الروتين الممل عند البعض، وازدحام القضـايا في عواصـم المدن والمحافظات ذات الكثافة السكانية العالية. وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الرؤية القانونية لتطبيق التقاضي الإلكتروني في اليمن:

جاء القانون رقم 40 لسـنة 2006م بشـأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصـرفية الإلكترونية، ليشـكل نقلة نوعية للتمهيد نحو التحول إلى القضـاء الرقمي، حيث اعترف بـالـدليـل والتوقيع الإلكتروني، وكذلك السند الإلكتروني والشيك الإلكتروني، وكذلك تحويل الحق إلكترونياً، كما جاء في المادة (177) والمادة (20) منه، أيضاً سمح بإجراءات توثيق السجل إلكترونياً إذا كان يحمل توقيعاً إلكترونياً، ومع ذلك نرى أن ذلك القانون يعد نواة للانتقال نحو التقاضي إلكتروني لاسيما في المعاملات التجارية والسندات المدنية والتجارية.

وعلى العكس من ذلك وبالرغم من حداثة القوانين اليمنية، ومنها القانون المدني رقم 14 لسـنة 2002م والقانون رقم 40 لسـنة 2002م، بشـأن المرافعات والتنفيذ المدني، والمعدل بالقانون رقم 40 لسـنة 2010م، وكذلك المعدل حديثاً بالقانون رقم (1) لسـنة 2021م. وكذلك قانون الإثبات اليمني رقم 31 لسنة 1992م بشأن الإثبات وتعديلاته، وقانون الإجراءات الجزائية رقم 13 لسـنة 1994م وتعديلاته، غير أن تلك القوانين لم تشـر إلى السـماح باستعمال الوسائل الإلكترونية والاتصـالات الحديثة في التقاضي الإلكتروني، أسوة بالتشريعات العربية **(القانون الإماراتي رقم 5 لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات)**.

وعلى ذات الخلفية، يصـح القول بأنه يجب على المقنن اليمني القيام بإجراء التعديلات اللازمة على القوانين الموضـوعية والإجرائية لتسمح بوجود نظام التقاضـي الإلكتروني ولو بشكل تدريجي بدءًا من القضـايا التجارية والشخصية، حتى يتم التخفيف من الازدحام في المحاكم بما يتيح التسـهيل والمرونة بين

المتقاضين والاحتفاظ بأسرار القضية وعدم تسربها، مع الاستفادة من تجارب الدول التي أخذت بالتقاضي الإلكتروني، وذلك للانتقال إلى نظام التقاضي عن بعد بدءًا من تنفيذه على القضايا المدنية وحتى تشمل كافة المنازعات.

ثانيًا: الرؤية الإدارية للتعامل مع القضايا الإلكترونية:

قامت الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة العدل بعدة إجراءات تسمح بالانتقال إلى التقاضي الإلكتروني ومنها **(موقع وزارة العدل وحقوق الإنسان، صنعاء -www.moj.gov0ye):**

1. **إطلاق بوابة العدالة الإلكترونية**: أطلقت وزارة العدل ومركز المعلومات القضائية موقعًا إلكترونيًا فيه خدمات قضائية، مثل: "خدمة الدعاوى الإلكترونية"، البحث عن القضايا ومتابعتها، ومتابعة الجلسات اليومية، والمعاملات القضائية، وتقديم الشكاوى، وغيرها.
2. **تدشين نظام الدعاوى الإلكترونية:** في عام 1447م تم تدشين رابط خاص للدعاوى الإلكترونية يسمح بتقديم العرائض (الدعاوى) والردود عبر المنصة الرقمية .النظام يحتوي على صفحات مخصصة لإعداد العرائض، طباعتها، وتقديمها إلكترونيًا، ما يقلّل من الحاجة إلى الأوراق التقليدية .
3. **دفع الرسوم القضائية إلكترونياً**: أعلنت الوزارة عن إمكانية تسديد الرسوم القضائية من خلال تطبيق الخدمات القضائية، كما يمكن تسديدها عبر النظام الإلكتروني من خلال صندوق الإيرادات بالمحكمة .
4. **الإعلان الإلكتروني:** وفقًا للتعديل الأخير في قانون المرافعات الذي سمح بالإعلان الإلكتروني غير أنه قيده برغبة أطراف الدعوى ومع ذلك فالمنصة الإلكترونية الجديدة، تسمح بإبلاغ الخصوم إلكترونيًا وبالتالي تقليل تأخير الإجراءات (قانون **المرافعات والتنفيذ المدني اليمني،2020، 105).**
5. **التوثيق الإلكتروني:** بحسب تعاميم وزارة العدل المتضمنة، الاتجاه نحو عدم قبول العرائض أو المعاملات الورقية في المحكمة ما لم تكن مقدَّمة عن طريق النظام الإلكتروني.هذا يعكس توجّهًا قويًا نحو الرقمنة التامة لإجراءات المحاكم، لتسريع البت وتقليل الأخطاء اليدوية، علاوة على ذلك، تم تهيئة تطبيق الخدمات القضائية، لتضمين العناصر التالية: ترقيم آلي للقضايا، أرشفة إلكترونية، ومتابعة مستمرة من مركز المعلومات، مع تفعيل إشعارات الرسائل النصية القصيرة (SMS) ضمن النظام لإبلاغ المتقاضين بمستجدات قضيتهم، مثل: قبول الدعوى، الجلسات، ونحوه، كما تم تفعيل شاشات التحصيل في المحاكم وإعداد محاضر الجلسات إلكترونيا، الأرشفة الإلكترونية، وضبط آليات دفع الرسوم داخل النظام.
6. **التخطيط والتحديث:** يجري تطوير النظام القضائي الإلكتروني تدريجيًا ليشمل محاكم متعددة، وأكد وزير العدل أن هذا النظام يعد حلقة وصل مباشرة بين المحكمة والمتقاضين، ويُقصد به الحد من الابتزاز مثل: مطالبة تصاوير الدعوى أو ملفات؛ لأن المتقاضين يمكنهم تقديم مستنداتهم إلكترونيًا .وقد أُعلن أن هناك إصدارًا جديدًا من تطبيق النظام القضائي الإلكتروني سيتم إطلاقه قريبًا، بعد اختبار تجريبي في بعض المحاكم (**www.moj.gov0ye**).
7. **تعزيز العدالة الرقمية:** تصريحات المختصين في الوزارة تفيد بأن الهدف من الرقمنة القضائية هو بناء نظام عدالة عصري يواكب تطورات التكنولوجيا ويُقلّل من التبعات البيروقراطية التقليدية كما أن هذا التحول الرقمي هو جزء من خطة الإصلاحات الإدارية والمالية، التي تسعى الوزارة لتنفيذها لتعزيز فعالية القضاء. **(موقع سبأ نت، www.saba.ye).**
8. **التدريب والتوعية:** نظّمت وزارة العدل ورش عمل وندوات حول دور القضاء في مواجهة الجرائم الإلكترونية وفض المنازعات المصرفية، بمشاركة قضاة ومصرفيين وعدد من أعضاء النيابة العامة والشرطة، وتم مناقشة قضايا مهمة، مثل: استخدام الأدلة الرقمية، التحقيق في الجرائم الإلكترونية، وتطوير التشريعات الخاصة بها، كما قامت وزارة العدل من خلال مركز التدريب والتأهيل التابع لها بعقد دورات لتدريب القضاة والموظفين الإداريين على استخدام النظام الإلكتروني وتوعية المواطنين بأهمية وخدمات المحاكم الإلكترونية، وشددت مخرجات تلك الورش والندوات على ضرورة تدريب القضاة، المحامين، النيابة، وغيرهم على التقاضي الإلكتروني وتعاملهم مع الأدلة الرقمية .**(موقع سبأ نت، www.saba.ye).**

وبناء على ما سبق، نرى أن وزارة العدل أحسنت عندما اتخذت خطوات عملية للتحول نحو التقاضي الإلكتروني بشكل تجريبي وتدريجي، غير أنها بحاجة إلى إيجاد أساس تشريعي وإداري من خلال سن تشريعات وإعداد لوائح تنظيمية وإيجاد دليل إجرائي يتضمن كل هذه الإجراءات لتكون بمثابة مبادئ تحكم القضاة والمتقاضيين حتى يتم الوصول إلى عقد الجلسات الافتراضية واستلام الأحكام الإلكتروني.

ثالثًا: الرؤية المستقبلية للتحول نحو التقاضي الإلكتروني في المحاكم اليمنية.

لا شك أن الجمهورية اليمنية تسعى إلى تحديث أنظمتها الإلكترونية في كافة المجالات، ومن أجل تسهيل الإجراءات القضائية تحتاج إلى قاعدة بيانات موحدة في وزارة العدل وحقوق الإنسان لتوثيق القضايا وجدولتها، وعدم الاكتفاء بتقديم الدعاوى والبحث عن القضايا والمعاملات وجلسات اليومية عبر البوابة

الإلكترونية فقط بل يجب أن تسمح بالتقاضي عن بُعد، والعمل على سرعة تأهيل القضاة والإداريين والمختصين لاستقبال القضايا والفصل فيها، بالإضافة إلى تأهيل كادر فني لإدارة القضايا إلكترونيًا والربط الشبكي بين القاضي المختص وأطراف الدعوى أينما كانوا، كما يتيح النظام لأطراف الدعوى والمحامين تقديم المرافعات والطلبات والدفوع إلكترونيًا، مع إمكانية إلزام أطراف الدعوى بتقديم الأدلة إلكترونيًا ويدويًا، أسوةً بالتجارب في الدول العربية(**قانون إماراتي رقم 5 لسنة 2017 بشأن استخدام تقنية الاتصالات عن بعد في الإجراءات الجزائية**). وعلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات العمل على توفير هذه التقنيات باستخدام أحدث البرامج المستخدمة في الدول التي سبقتنا في هذا المجال، والعمل على تطوير شبكة الإنترنت في اليمن وتقويتها. وبناءً على ما سبق، هناك ضرورة لتحديث القوانين اليمنية ذات العلاقة لتسمح بالانتقال إلى العمل بالمحاكم الإلكترونية والسماح بالتقاضي عن بُعد، والعمل على تدريب القضاة والإداريين والفنيين على استخدام الشبكة الإلكترونية لمواكبة العصر، وتوفير التقنية التي تسمح بالتعامل مع المحاكم اليمنية عبر البوابة التي بدأت بتدشينها هذا العام، لتسمح بتقديم الردود والطلبات والمرافعات والحصول على الأحكام، وذلك لتحقيق العدالة السريعة والفعالة وإتاحة الوصول للمحاكم عبر الوسائل الرقمية في كافة المناطق اليمنية، مع ضرورة إنشاء بنية تحتية تشمل أنظمة إدارة القضايا الإلكترونية، وتكثيف الدورات التأهيلية للعاملين في القطاع القضائي على استخدام الأنظمة الرقمية(**العليان، 2025، 42**).

وخلاصة ما سبق، نرى أن على الحكومة اليمنية مواكبة التطور والاستمرار في تحديث أنظمة البوابات والمنصات القضائية، وذلك من أجل الانتقال تدريجيًا إلى التقاضي الإلكتروني في إطار المنازعات المدنية والتجارية وكذلك الشخصية والعمالية لتسمح بإجراء المرافعات واستلام الأحكام عبر الموقع الإلكتروني الخاص بها، والعمل على الاستمرار في تأهيل الكادر القضائي والإداري والفني في المحاكم، مع ضرورة الإسراع في إجراء التعديلات التشريعية التي تسمح بالانتقال الكامل إلى التقاضي الإلكتروني في محاكم الجمهورية اليمنية، ومواكبة التطور التقني والنظام الإلكتروني، وتطبيق هذه التجارب على أرض الواقع في جميع محاكم الجمهورية اليمنية بمختلف درجاتها وأنواعها للقيام بمسؤوليتها في خدمة الجميع، وذلك من أجل الفصل في المنازعات بأقل جهد وأسرع وقت .

الخاتمة سنتناول في الخاتمة أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

أولًا: النتائج:

1. بينت الدراسة أن مصطلح البيئة لم يعد ذلك المفهوم التقليدي، بل تطور ليشمل بيئة الفضاء الرقمي.
2. إن الجمهورية اليمنية بحاجة إلى تعديل تشريعاتها الخاصة بالبيئة لتشمل وسائل تنظيم البيئة الرقمية وآثارها.
3. هناك حاجة إلى سن تشريعات قانونية تسمح بالانتقال من القضاء التقليدي إلى القضاء الإلكتروني في المحاكم اليمنية.
4. بينت رؤية الباحث أهمية انتقال الجمهورية اليمنية إلى القضاء الرقمي في المحاكم اليمنية بشكل تدريجي، من خلال الاستفادة من تجارب الدول السابقة في هذا المجال.

ثانيًا: التوصيات

1. على المقنن اليمني إجراء التعديلات التشريعية اللازمة في مجال البيئة لتشمل بيئة الفضاء الرقمي ووسائل مكافحة آثار البيئة الرقمية.
2. ضرورة سن تشريعات قانونية تسمح بالانتقال من القضاء التقليدي إلى القضاء الإلكتروني في المحاكم اليمنية.
3. إجراء التعديلات اللازمة على القوانين الموضوعية والإجرائية بما يمكّن من الاستفادة من البيئة الرقمية في تسهيل الإجراءات وتحقيق العدالة.
4. التعاون بين وزارتي العدل والاتصالات وتقنية المعلومات لاستكمال الربط الشبكي الموحد للمحاكم اليمنية، وإعداد الفنيين وتهيئة القضاة للانتقال إلى القضاء الإلكتروني بشكل تدريجي.

قائمة المراجع:

1. زياد وآخرون، أحمد. (2025). *التقاضي الإلكتروني في القضايا المدنية*. اليمن، ذمار. كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة السعيدة. بحث غير منشور.
2. الجعفري، محمد حسن .(2019) .*التحول الرقمي وأثره على المجتمع المعاصر*، الأردن .دار النخبة.
3. الحربي، صالح .(2020) .*المخاطر السيبرانية والخصوصية في العالم الرقمي* .دار التقنية الحديثة، الإمارات . الطبعة الأولى.
4. الحمادي، منى .(2020) .*الهوية الرقمية والتغيرات الاجتماعية* .دار الفكر، الأردن .الطبعة الأولى.
5. الزحيلي، وهبة. (2006). *الفقه الإسلامي وأدلته*. ط4، دمشق، سوريا، دار الفكر.
6. الزهراني، عبد الله .(2019) .*الحكومة الإلكترونية وتطوير الخدمات العامة* .دار الرائد، السعودية .الطبعة الثانية.
7. الزهراني، فاطمة علي .(2020) .*تكنولوجيا المعلومات والبيئة الرقمية* .دار المعرفة، السعودية .الطبعة الأولى.

8. السعدي، أحمد .(2018) .*التقنيات الرقمية في الرعاية الصحية* .دار الكتاب الطبي، مصر .الطبعة الأولى .
9. السميري، يوسف .(2021) .*الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في البحث العلمي* .دار الفكر العلمي، مصر .الطبعة الأولى.
10. السيد، عبد الرحمن .(2021) .*الخصائص التقنية والاجتماعية للبيئة الرقمية* .دار الهلال، مصر .الطبعة الثالثة.
11. الشريف، علي محمد .(2019) .*الاقتصاد الرقمي وتحديات المستقبل* .دار الفكر العربي، لبنان .الطبعة الأولى.
12. الطائي، أحمد عبد الله .(2018) .*البيئة الرقمية :مفهومها وتطبيقاتها في التعليم* .دار الفكر المعاصر، مصر .الطبعة الثانية.
13. العليان، خالد إبراهيم. (2025). *ضمانات وتحديات التقاضي عن بعد في القضاء السعودي*. الرياض. المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الثامن، العدد(85).
14. المنصور، خالد .(2017) .*التعليم الإلكتروني في العالم العربي* .دار النشر الجامعي، الإمارات .الطبعة الثانية.
15. بلال، فاطمة عبد العزيز. (2023م) *دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء*. قطر. رسالة ماجستير، كلية القانون "جامعة قطر".
16. بلخامسة، حليمة. بن صويلح، لميس.(2021م-2022م) .*التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري*. "الجزائر" مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية "جامعة 8 مايو 1945 قالمة.
17. زياد، أحمد وآخرون. (2024). *التقاضي الإلكتروني في القضايا المدنية*. جامعة السعيدة.
18. شرف الدين، أحمد. (2020). *التقاضي الإلكتروني بين النظرية والتطبيق*. ط2، الإسكندرية، "مصر". دار الفكر الجامعي.
19. غنيم، سامي(2018). *التقاضي الإلكتروني وأثره في العدالة*. ، ط1، القاهرة. دار الكتب القانونية.
20. لطفي، خالد حسن.(2020) *التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي*. مصر " الإسكندرية" . دار الفكر الجامعي.
21. نبيلة عقباني، فريدة بلعالية. (2023) *التقاضي الإلكتروني في المادة الإدارية*، رسالة ماجستير، كلية الحقوق "جامعة تموشنت"، الجزائر.
22. القانون اليمني رقم (40) لسنة 2006م *بشأن أنظمة الدفع والعمليات المصرفية الإلكترونية*.
23. القانون اليمني رقم 40 لسنة 2002م *بشأن المرافعات والتنفيذ المدني*. نشر بالجريدة الرسمية العدد 9 بتاريخ: 8 شعبان 1423هـ الموافق: 15 أكتوبر 2002م. والمعدل بجلسة 19 ديسمبر 2021م.
24. القانون رقم (14) لسنة 2002م. *بشأن القانون المدني اليمني وتعديلاته*، نشر في الجريدة الرسمية العدد (7) لسنة2002م بتاريخ (2002).
25. القانون رقم 31 لسنة 1992م *بشأن الإثبات*. نشر بالجريدة الرسمية رقم 356 لسنة 1992م والتعديل بالعدد 4 لسنة 1996م.
26. القانون الإماراتي اتحادي رقم 5 لسنة 2017 *بشأن استخدام تقنية الاتصالات عن بعد في الإجراءات الجزائية*.
27. القانون الإماراتي اتحادي رقم 5 لسنة 2012 *بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات*
28. موقع سبأ نت، متاح على الرابط www.saba.ye.
29. موقع وزارة العدل وحقوق الإنسان، صنعاء، متاح على الرابط https://me/ict-moj-ye.